# دلالات عارض الحذف في رثاء أهل البيت عليهم السلام في شعر السيد مهدي الحلي (ت١٢٨٩هـ)

# The Connotations Of The Deletion In The Lamentation Of Ahl Al-Bayt (Peace Be Upon Them) In The Poetry Of Sayyid Mahdi Al-Hilli (D. 1289 AH)


**محمد أحمد زكي المرزوك** [١]

Muhammed Ahmed Zaki Almarzouk

**فرامرز ميرزائي** [٢]

Faramarz Mirzaei

**عيسى متقى زاده** [٣]

Essa Motaghizadeh

**محمد نوري محمد الموسوي** [٤]

Muhammed Nouri Muhammed Almousawe

١- جامعة تربيت مدرس (طهران) - كلية العلوم الانسانية m.almarzoog@modares.ac.ir

٢ - جامعة تربيت مدرس (طهران)- كلية العلوم الإنسانية F_mirzaei@modares.ac.ir

٣ - جامعة تربيت مدرس (طهران)- كلية العلوم الإنسانية motaghizadeh@modares.ac.ir

٤ -جامعة بابل –كلية التربية الاساسية Hum.moh.noori@uobabylon.edu.iq

**الخُلاصة**

الشعر ميدان فسيح للغة ومصدر مهم من مصادر قواعدها، ولمنزلة الشعر وأهميته اخترنا شاعرا مجيدا ليكون شعره ميدانا لدراستنا ألا وهو الشاعر الفذ السيد مهدي الحسيني الحلي.ودرسنا عارض الحذف في شعره

**الكلمات المفتاحية:** دلالة ، عارض ، الحذف ، الرتبة، النحوية، مهدي ، الحلي

## Abstract

Poetry is a vast field for language and an important source of its rules. Due to the significance and status of poetry, we have chosen an outstanding poet whose poetry serves as the foundation for our study—namely, the distinguished poet Sayyid Mahdi Al-Husseini Al-Hilli. In our research, we examined the phenomenon of omission in his poetry.

**Keywords**: significance, phenomenon, omission, order, grammatical, Mahdi, Al-Hilli

**المقدمة**

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين وبعد:

قسمنا البحث على قسمين الأول: عارض الحذف العناصر الإسنادية ، والآخر: عارض الحذف في العناصر غير الإسنادية. وسبقت القسمين مقدمة وتوطئة في بيان حياة الشاعر ومعنى العارض، وتلتها خاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصل إليها البحث

**توطئة :**

**أولا: حياة الشاعر**

هو السيد مهدي بن داود بن سليمان الحسيني الحلي، شاعر وكاتب من العراق (ينظر: الشيخ اليعقوبي، البابليات، د . ت، ٢ / ٦٧). ولد في الحلة ونشأ فيها، وهو من اسرة هاشمية حسينية شيعة اثني عشرية، من أعلامها الشاعر حيدر الحلي (ينظر: ديوان السيد سليمان الكبير، ٢٠١٠، ٥٠).

و قد نشأ في وسط علمي و أدبي، فنهل من ثمار العلم و الادب، و قد ساهم في تنمية الامكانيات العلمية و الادبية، وقد قرأ المقدمات الادبية على أخيه سليمان، دارسا علوم العربية و الادب و المنطق (ينظر: العاملي، الدر النضيد في مراثي السبط الشهيد، ١٣٧٨ هـ، ٥٥، وشعراء الحلة، ١٩٥٢، ٥ / ٣٢٣ . ٣٥٠)، و عنايته بالعلم دفعته لان يدرس الفقه الجعفري فتتلمذ على يد حسن كاشف الغطاء، ثم انتقل الى النجف الاشرف دارسا على يد محمد حسن صاحب جواهر الكلام (ينظر: حرز الدين، معارف الرجال في تراجم العلماء والأدباء، ١٩٦٥، ٣ / ١٠١ ١٠٤)).

و أصبح السيد مهدي من رجالات العلم و الادب و الفضل والتقدم، وقد اخذ يجتهد بفكرة منيرة وقريحة غزيرة حتى صار غزير المادة ووقف على اشعار العرب وحفظ أيامهم وسيرهم وتواريخهم وصار من شيوخ صناعة الادب في الحلة وأصبح له زعامة دينية وادبية (ينظر: البابليات، ٢ / ٦٩)

وقد تعددت شيوخه و تعدد علمه، و لكن المنبع الاول لهذه العملية الجبارة هي الاسرة التي ينتمي اليها فكان اخوه سليمان هو شيخه الاول الذي درس على يديه العربية و الادب والمنطق،

ومن تلاميذه الشاعر الشيخ حمزة المعروف بابن الملا الذي السيد حيدر الحلي أبرز طلابه وهو ابن اخيه سليمان وقد تبناه السيد مهدي الحلي بعد وفاة ابيه و كان في السنة الثانية من عمره حتى مكنه من ان يكون مقدما له سطوته في الشعر و الادب.

و قد تقدم ان اهم شيوخه حسن كاشف الغطاء الذي غذاه بالفكر الجعفري ومن شيوخه المبرزين في النجف الاشرف محمد حسن صاحب جواهر الكلام.

والشاعر مهدي بن داود الحلي من أسرة علمية عريقة وهو احد اعمدة هذه الاسرة التي نشأت على حب العلم و المعرفة، المؤطرة بكونها اسرة دينية، قال السيد حيدر الحلي في هذه الاسرة " آل السيد سليمان بيت ادب اصيل في الحلة لا يعرف فيها أعرق منه في الادب العربي حتى اليوم، من مشاهيرهم السيد سليمان الكبير،كان عالما وجيها في الحلة، مهابا في صدور أهلها، اليه تفزع في مهماتها، و عن رأيه تصدر،... ومنهم السيد داود جد المؤلف، والسيد مهدي عمه كان من شيوخ صناعة الادب في الفيحاء، ومن صدور رجالها، غزير المادة كثير الاطلاع على اشعار العرب و ايامهم حافظا لسيرهم وتاريخم، ومن اثاره مجموع شعره و كتاب له (مصباح الادب الزاهر) و كتاب مختارات من شعراء العرب.. غير ان اشهر اعلام هذه الاسرة المتأخرين هو السيد حيدر الحلي الشاعر الشهير "(الحلي، مقدمة العقد المفصل في قبة المجد المؤثل، ١٣٣١ هـ، ب)

وأما وفاته فقد اختلف العلماء في سنة وفاته، فبعضهم أثبت وفاته سنة ١٢٨٧ هـ، وبعضهم الاخر أثبتها عام ١٢٨٨ هـ، ولكن الاشهر انه توفي في الرابع من محرم الحرام عام ١٢٨٩هـ (٧) ج١ / ٣٩

وأما آثاره فقد ذكر محقق ديوانه الدكتور مضر الحلي اثار السيد مهدي الحلي قائلا: له كتب قيمة كانت الى عهد قريب موجودة في الحلة عند حفيده السيد هادي بن السيد حمزة (ينظر: شعراء الحلة، ٥ / ٣٢٥) ومن هذه الكتب ديوانه بجزئين، الجزء الاول في رثاء اهل البيت وشهداء الطف، والثاني في الاخوانيات، و منها ايضا مصباح الادب الزاهر، و المختار في شعر العرب وهو بجزئين كذلك، و أنواع البديع.

ثانيا: معنى العارض

لا يخفى على أغلب من يدرس اللغة العربية بدقائقها العميقة، ما للقيمة العليا لهذه اللغة، فهي التي اختارها الله سبحانه وتعالى لتكون لغة اخر رسالته ممثلة بالقران الكريم، ولنا أن نتصور مدى عمق الدراسات اللغوية و النحوية التي تشملها اللغة العربية بسبب نزول القرآن الكريم، وقد كتب الباحثون والدارسون في موضوعات كثيرة تخص الجوانب المعجمية و الصوتية و الصرفية و النحوية و اللغوية، و على الرغم من هذه الكثرة الكاثرة، الا ان موضوع العوارض التركيبية لم يتم الالتفات اليه إلا مؤخرا، و لذلك شحت فيه الكتابات والدراسات الا ما يمكن أن يمثل شذرات متناثرة في كتب التراث اللغوي و الاصطلاحي لهذا المصطلح.

فالعوارض لفظ جمع، مفرد عارض، و العارض لغة: كما اشار اصحاب المعجمات اللغوية " عارضَة في البيع فَعَرَضُه يَعْرُضُه عَرْضا: غَبَنَه. و عَرَضَ له مِن حقه ثوبا أَو مَتاعا يَعْرِضُه عَرْضا و عَرَضَ به: أعطاه إياه مكان حقه، و عَرَضَ له عارِضٌ من الحُمى و غيرها.

و يقال: اعتَرَضَ الشيء دوا الشيء أي حال دونه. و اعتَرَضَ الشيء: تَكَلفه (ينظر: الخليل، العين، د . ت، جذر ع ر ض).

العارض اصطلاحا: للشيء: " ما يكون محمولا عليه خارجا عنه، و العارض أعم من العرض. إذ يقال للجوهر عارض كالصورة تعرض على الهيولى، و لا يقال له: عرض " (الجرجاني، معجم التعريفات، د . ت، ١٤٥)، و العارض الطارىء.

أما العوارض لغة:فقد جاء في معجمات اللغة إن هذا المصطلح جمع مفرده عارِض (ينظر: لسان العرب، د . ت، جذر ع ر ض)

**المبحث الأول: عارض الحذف في العناصر الإسنادية**

يتناول هذا الفصل عارضا مهما من عوارض التركيب، وقد أوضحنا في التمهيد ما يعنيه العارض من دلالة لغوية واصطلاحية، وهنا ندخل في مجال التطبيق.

إن علاقة الحذف قوية بالمعنى الذي يريده المتكلم من خلال ما يقول ويبين قابليته على التأثير في المتلقي.

ولا يخفى على الدارس والمتخصص أن وظيفة الحذف داخل الجملة غايتها الإيجاز والتأثير، فضلا عن أن الحذف في موضعه الفعال إنما يعمل على إخراج جمل تحمل بلاغة لا تتحصل فيما لو نذكر

وإذا ما يقع المتلقي على بلاغة بالحذف، فإن القدرة على إيصال المعنى المراد، تكون أقوى، وأمتع

قال إمام البلاغة في باب الحذف: "هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنَّك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطقَ ما

تكون إذا لم تنطق، وأتمَّ ما تكون بيانًا إذا لم تُبِن" (دلائل الإعجاز، د ـ ت، ١٤٦، وينظر: الخصائص، ١٩٥٢، ٢ /٤٣٢).

وقبل الولوج في هذا المجال لا بد من أن نعرض لاصطلاح الحذف لغة واصطلاحا، وبعض ما يتعلق به كي تكون أرضية تمهد للتطبيق الذي هو جوهر موضوع البحث.

فالحذف لغة: ورد في المعجمات أن مادة (ح ذ ف) يقصد بها: "حَذَفَ الشَّيْءَ يَحْذِفُهُ حَذْفًا: قَطَعَهُ مِنْ طَرَفِهِ، وَالْحَجَّامُ يَحْذِفُ الشَّعَرَ، مِنْ ذَلِكَ. وَالْحُذَافَةُ: مَا حُذِفَ مِنْ شَيْءٍ فَطُرِحَ، وَخَصَّ اللِّحْيَانِيُّ بِهِ حُذَافَةَ الْأَدِيمِ. الْأَزْهَرِيُّ: تَحْذِيفُ الشَّعَرِ تَطْرِيرُهُ وَتَسْوِيَتُهُ، وَإِذَا أَخَذْتَ مِنْ نَوَاحِيهِ مَا تُسَوِّيهِ بِهِ فَقَدْ حَذَّفْتَهُ;... وَحَذَفَهُ حَذْفًا: ضَرَبَهُ عَنْ جَانِبٍ أَوْ رَمَاهُ عَنْهُ، وَحَذَفَهُ بِالْعَصَا وَبِالسَّيْفِ يَحْذِفُهُ حَذْفًا وَتَحَذَّفَهُ: ضَرَبَهُ أَوْ رَمَاهُ بِهَا. قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: وَقَدْ رَأَيْتُ رُعْيَانَ الْعَرَبِ يَحْذِفُونَ الْأَرَانِبَ بِعِصِيِّهِمْ إِذَا عَدَتْ وَدَرَمَتْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ؛ فَرُبَّمَا أَصَابَتِ الْعَصَا قَوَائِمَهَا فَيَصِيدُونَهَا وَيَذْبَحُونَهَا". (لسان العرب، د ـ ت، وأساس البلاغة، ١٩٩٨، والصحاح، د ـ ت، ومختار الصحاح، د ـ ت، مادة ح ذ ف).

وإذا كان هذا ما قيل في المعجمات المتقدمة، فإن أصحاب المعجمات المتأخرة لا يفترقون عن سابقيهم، على الرغم مما جرى من تطور لغوي في الواقع المستعمل.

فـ:"حَذَفَ: فعل حذَفَ يَحذِف، حَذْفًا، فهو حاذِف، والمفعول مَحْذوف حَذَفَ جُمْلَةً مِنَ النَّصِّ: أَسْقَطَها، أَزالَها لا تَحْذِفْ مالاَ يَجوزُ حَذْفُهُ: لا تَنْزَعْ، لا تَطْرَحْ حَذَفَهُ بِالعَصا: رَماهُ بِها حَذَفَهُ مِنْ شَعْرِهِ: أَخَذَهُ حذَفه بجائزة: أَعطاهُ إيّاها صلةً له حَذْف: اسم حَذْف: مصدر حَذَفَ حَذَّف: فعل حَذَّف الشيْءَ: سوّاه حَذَّف الحجَّامُ الشَّعَر: سَرّاه وطَرَرَه حَذَّفَ الخطيبُ الكلامَ: هَذّبه وصفَّاه حَذف: اسم مصدر حذَفَ استبعاد الفروض غير الملائمة أو الظّروف الفرضيَّة عند تطبيق المنهج التَّربويّ،....، النحو والصرف إسقاط بعض أجزاء الكلمة أو الجملة لسبب ما كحذف نون المثنَّى أو جمع المذكَّر السَّالم عند إضافتهما" (القاموس المحيط، ٢٠٠٥، ومعجم متن اللغة، د ـ، ومعجم المعاني الجامع، مادة ح ذ ف)، فحذف الشيء إسقاطه وقطعه من مكانه.

أما الحذف اصطلاحا: فيقصد به: فهو "حَذْفُ العَامِلِ مَعَ بَقَاءِ أَثَرِهِ الإِعْرَابِيّ؛ أَوْ هُوَ: إِسْقَاطُ صِيَغٍ – أَلْفَاظٍ – دَاخِلَ التَّرْكِيبِ فِي بعضِ المَوَاقِفِ اللُّغَوِيَّةِ، وهذه الصِّيَغُ التي يَرَى النُّحَاةُ أَنَّها محذوفةٌ تَلْعَبُ دَوْرًا في التركيبِ في حَالَتَيّ الذِّكْرِ والإِسْقَاطِ، وهذه الصِّيَغُ يُفْتَرَضُ وجُوْدُهَا نَحْوِيًا لِسَلامَةِ التركيبِ وتطبيقًا للقواعِدِ، ثُمَّ هي موجودةٌ ويُمْكِنُ أَنْ تكونَ مَوْجُوْدَةً في مواقِفَ لُغَوِيَّةٍ مختلفةٍ " (الحذف والتقدير في النحو العربي، ٢٠٠٨، ١٩٦).

إن حذف أي كلمة من الجملة، ضمن ركنيها الأساسين، وقد تكون هذه الكلمة ركنا من أركانها كالمبتدأ أو الخبر، أو الفعل أو الفاعل، وقد تكون حرفا، إنما تكون لغرض معنوي لا محالة، (ينظر: الحذف والتقدير في النحو العربي، ٢٠٠٨، ٢٠٠، والتطبيق النحوي،١٩٧٩، ١١٤ – ١١٥).

والحذف عند النحاة يفترق مما عند غيرهم، لأنهم يفرقون بين الإضمار والحذف، وذلك من قولهم بإضمار الفاعل وليس حذفه.

وهذا يعني أنهم يقصدون بالمضمر أنه ما لا يمكن الاستغناء عنه، ويمكن أن يضمر أو يظهر، أما المحذوف فيمكن الاستغناء عنه ولا يظهر ولكنه يقدر.

فالفاعل يكون مضمرا في قولنا: ضرب عمرا، لأن تقديره هو، أما في قولنا: مات المريض، فالفاعل هنا محذوف حقيقة، لأن المريض ليس هو فاعل الموت الحقيقي.

فالحذف في أيسر تعريفاته إسقاط بعض الكلام من التركيب، أو كله، بحيث إن هذا الحذف لا يكون مخلا بالمعنى، مع وجوب قيام دليل على المحذوف.

وهو كذلك يشمل إسقاط حرف، أو كلمة، أو حركة من كلمة، أو أكثر في الكلام، كل ذلك يكون بدليل وشروط، على أن لا يتأثر المعنى، (ينظر: معجم التعريفات، ٧٥، وموسوعة علوم اللغة العربية، ٢٠٠٦، ٢٠٠ ومعجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ٢٠١٠، جذر ح ذ ف)

**نوعا الحذف:**

من هذا الاصطلاح يتبين أن للحذف نوعين لا ثالث لهما:

أولهما: الحذف الواجب.

يراد به ما لا يُفترض فيه وجود المحذوف لكي يكون التركيب سليما والقاعدة صحيحة.

أو هو إسقاط لعنصرٍ إسناديٍّ أو أكثر من نص، ولا يجيز النظام النحويّ ذكره، مع بقاء دلالة أصل تركيب النص عليه.

الثاني: الحذف الجائز.

وهو الحذف الذي لا يدل على أن المحذوف قد أحدث خللا بالتركيب السليم التركيب ولم يكسر قاعدة، فالحذف جوازا يجوز الأمرين؛ الذكر، والحذف.

وهو حذف يقصده المتكلم لأنه يكون لغرض معين هو يريد إيصاله، وإفهامه للمستقبل، وتسمح القواعد بتوفيره.

**أغراض الحذف:**

ذكرت المصنفات العربية ـ ولا سيما البلاغية منها ـ، أن للحذف أغراضا متعددة منها:

١. تخفيف النطق.

٢. إيجاز المعاني.

٣. التوسع في المعنى.

وليس بجديد إن قلنا إن سيبويه هو من أوائل من أشاروا إلى قضية الحذف في الجمل العربية.

وهو أمر طبيعي جدا لأن مؤلفه أول ما وصل إلينا من كتب النحو العربي، قال: " واعلم أنَّهم ممَّا يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوِّضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الَّذي أصله في كلامهم أن يُستعمل حتى يصير ساقطًا" (الكتاب، ١٩٨٨، ١ / ١٧٦).

وقد أشار إلى أن أكثر ما يحذف في الكلام إنما مرده إلى كثرة الاستعمال (ينظر الكتاب، ١٩٨٨، ٢١٣).

وقد أكد الأنباري ما قاله سيبويه مضيفا إليها دلالة الحال (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، د. ت، ١ / ٧٣، وكثرة الاستعمال وأثره في التقعيد النحوي عند ابن الأنباري (بحث)، ٢٠١٨، ١١٢).

ولم يغفل النحاة في مؤلفاتهم عن التطرق للحذف بنوعيه، وأغراضه، وتعاملوا مع مواضع الحذف وأنواعه على أنه ظاهرة نحوية، متخذين من المحذوف عدتهم وأدواتهم في الحديث عن هذه الظاهر.

على اعتبار أن الحذف يستغرق معظم أبواب النحو، لأن موضوع الحذف يمس معظم هذه الأبواب، فالعرب قد عملت بحذف الجملة والمفرد والحرف والحركة، مشترطين قيام دليل على المحذوف (ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ١٩٦٤، ٢ / ٦٩٢).

أما البلاغيون فذهبوا إلى أن للحذف ثلاث وظائف على مستوى الجملة، هي:

١. تحقيق العبارة الموجزة.

٢. إظهار الجملة بشكل لا يطرق الثقل نطقها، ولا تكون فيها زيادة.

٣. إثارة فكر المتلقي في ناحية من المعنى الذي يعبر عنه اللفظ المدلول به.

وكانت لأسباب الحذف أهمية قصوى عند النحاة والبلاغيين واستنباط القرائن الدالة على المحذوف.

وقد أطلق بعض النحاة على الحذف بأنه: "ما لا يبقى له أثر في اللفظ" (البرهان في علوم القرآن، د. ت، ٣ / ١٠٢، والحذف والتقدير في النحو العربي، ٢٠٠٨، ٢٠٥).

ويُمكن القول هنا إن المحذوف يكاد يكون معروفا عند المتلقي كما هو معروف عند المتكلم، أو شبه معروف؛ ويمكن أن يقدر لكونه مفهوما من النص.

وذهب الأنصاري إلى أن الحذف يتم تقريره على أساس الصناعة النحوية، والمحكوم بالقاعدة المستنبطة من كلام العرب، والتي حددت في كتب النحو.

قال"الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجد خبرا بدون مبتدأ أو بالعكس، أو شرطا بدون جزاء أو بالعكس، أو معطوفا أو معمولا بدون عامل"(مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ١٩٦٤، ٢ / ١٧٦).

واشترط النحاة اشتراطات لوقوع الحذف في النحو، يمكن إيجازها بما يلي:

١- وجود دليل مقالي، ويراد به الكلام الدال على المحذوف؛ كما في قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ﴾ (سورة النحل، الآية ٣٠)؛ أي: أنزل خيرًا، فحذف الفعل للدليل المقالي.

٢- وجود دليل حالي، وهو المفهوم من سياق الكلام وحال المتكلمين؛ كما في قوله تعالى: ﴿ قَالُوا سَلَامًا ﴾ (سورة الفرقان، الآية ٦٣).

٣- وضوح المعنى ومنع اللبس، ويعد أهم الشروط التي يجب أن تراعى مع كل أداء يتصل بالنشاط الممارس لغويا؛ كالاختصار، والاستغناء، والحذف، والتقديم، والتأخير، والتضمين، والحمل بأنواعه، وغيره.

٤- ألا يكون مؤكدا؛ فالحذف والتوكيد لا يلتقيان في موطن واحد، لأن الأول يبنى على الاختصار، والثاني يبنى على طول النص.

ومن هنا كان لأبي علي الفارسي رد على الزجاج حين قال في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ (سورة طه، الآية ٦٣)، "إنَّ التقدير: إنَّ هذان لهما ساحران، فقال: الحذف والتوكيد باللام متنافيان وأما حذف الشيء لدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما؛ لأن المحذوف لدليل كالثابت"(الإتقان في علوم القرآن، ٢٠٠٨، ٢ / ١٦٠، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم، د. ت، ١١ / ١٩).

٥- إن الحذف لا يكون سببا في اختصار المختصر، ولذلك لم يكن هناك حذف لاسم الفعل مثلا؛ لأنه اختصار للفعل.

وذهب ابن جني إلى أن أبا علي أشار إلى أن حذف الحرف ليس بقياس؛ فالحروف تدخل الكلام للاختصار، ولو حذفتها لاختصرتها هي أيضا واختصار المختصر يعد إجحافا (ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ١٩٩٩، ١ / ٣٣، والأشباه والنظائر في النحو، ١٩٨٧، ١ / ٥٦).

وإذا ما تحدثنا عن العلاقة بين كل من الحذف والاختصار والاقتصار، فنتلمس فروقا بين هذه الاصطلاحات الثلاثة.

فقد قيل: "لا بد للحذف من خلف ليستغني به عن المحذوف، والاقتصار تعليق القول بما يحتاج إليه من المعنى دون غيره مما يستغني عنه، والحذف إسقاط شيء من الكلام وليس كذلك الاقتصار"(الفروق

اللغوية، ٢٠١٤، ١٧٩، وينظر، أمالي ابن الشجري، ١٩٩٢، ٢ / ١٢٣، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ١٩٩٧، ٤ / ٣٨٧، والحذف والتقدير في بنية الكلمة، د. ت، ٨).

وهذا القول منبعه أن الحذف متعلق بالألفاظ، ويكون في الموجود دلالة المحذوف، فيقتصر عليه طلبا للاختصار.

في حين أن الاختصار متعلق بالمعاني، فيؤتى بلفظ مفيد لمعان كثيرة، كقوله تعالى: "اضرب بعصاك الحجر فانفجرت "(سورة البقرة، الآية ٦٠).

والمعنى: فضربها، فانفجرت (ينظر، جامع البيان في تأويل آي القرآن، د. ت، ٢ / ١١٩). وعلى هذا فبين الحذف والاختصار علاقة بين عام وخاص، ومن هنا يمكن القول إن كل حذف يعد اختصارا، ولكن ليس كل اختصار حذفا.

ورأى سيبويه أن الحذف عارض في حقيقته يعرض في الكلام، والأصل إرجاع الكلام بغير حذف، وهذا ما اتفق عليه النحاة (الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، ١٩٨٦، ١٦).

**الحذف والإضمار والاستتار:**

كان الأقدمون يطلقون الإضمار على الحذف، وقد استعمل الإضمار بثلاثة معان (ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ١٩٧٩، ١٢، الحذف والتقدير في النحو، ٢٠٠٨، ٣٥١):

١ – يستعملونه ويقصدون به عود الضمير.

٢ – يستعملونه بمعنى الحذف.

٣ – يستعملونه للدلالة على إسقاط المحذوف وبقاء أثره.

وقد انتبه بعض النحاة للفرق بين الحذف والإضمار، فابن فارس يذهب إلى أن الإضمار من سنن العرب (ينظر، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ١٩٩٧، ١٥٦).

أما الزمخشري فيرى أن معنى المحذوف موجود في التركيب، ولا يذهب بحذف الحد، (ينظر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل، ١٤٠٧ هـ، ١ / ٨٣) ويجعلون منه قوله تعالى:" وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ"(سورة الأعراف، الآية ١٥٥)، أي، من قومه.

**تعريف الاسناد لغة واصطلاحا:**

الإسناد لغة: ورد في المعجمات مادة السين والنون والدال، وهي: "أصل واحد يدل على انضمام الشيء إلى الشيء يقال سندت إلى الشيء أسندت سنودا، واستندت استنادا، وأسندت غيري إسنادا... وفلان سند أي معتمد. والسند ما أقبل عليك من الجبل وذلك إذا علا عن السفح. والإسناد في الحديث أن يسند إلى قائله وذلك هو القياس"(معجم مقاييس اللغة، ١٩٧٩، وينظر، كتاب مجمل اللغة، ١٩٨٦،

مادة س ن د)، و"السند محركة: ما قابلك من الجبل وعلا عن السفح، ومعتمد الإنسان" (القاموس المحيط، ٢٠٠٥، الرائد معجم لغوي عصري، ١٩٩٢، مادة س ن د)

والإسناد اصطلاحا: هو كل عملية تربط بين طرفين، وهو إساس قيام كل جملة، وليست تخلو جملة منه، لأن الجملة المفيدة التي يصح السكوت عليها ليست تخلو من عقلانية أو ذهنية.

**قسما الإسناد:**

المسند: وفي ضوئه يتم تحديد نوع الجملة، وهو ما يبنى على المسند إليه، ويتحدث به عنه، وقد يكون فعلا أو اسما.

المسند إليه: وهو المتحدث عنه والمبني عليه، وليس يجوز أن تخلو الحملة منه؛ لأنه الجزء المتمم الفائدة في الجملة.

وقد شغل الإسناد حيزا كبيرا من فكر النحويين، فتطرق بعضهم لبيان تلك الأهمية في نطاق بناء الجمل وتقويمها لتركيبها، كونه الخطوة الأولى التي تفضي بنا إلى تركيب لغوي عن طريق المتكلم.

فالسكاكي يرى أن الإسناد: "تركيب كلمتين أو ما جرى مجراهما على وجه يفيد السامع كنحو: عرف زيد، ويسمى هذا جملة فعلية، أو: زيد عارف، أو زيد أبوه عارف، ويسمى هذا جملة اسمية"(مفتاح العلوم، ١٩٨٣، ٨٦، وارتشاف الضرب، ١٩٨٤، ١ / ٤١١، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ١٩٧٥، ١ / ١١، وإسناد الفعل، ١٩٦٧، ١، وفي النحو العربي ـ نقد وتوجيه، ١٩٦٤، ٣١، والألسنية العامة، ١٩٧٢، ٥٤).

وبما أننا استعرضنا بعض ما يتعلق بالحذف، وتعرضنا إلى الإسناد وطرفيه، فنحن نجد ذلك في ديوان السيد مهدي بن داود الحلي موطنا للتطبيق كونه موضوع البحث، وهنا لا بد من أن نقسم حذف العناصر الإسنادية إلى حذف واجب، وحذف جائز.

وينبغي لي أن أشير إلى أن العناصر الإسنادية يشمل حذف المبتدأ أو الخبر، أو كليهما، وحذف الفاعل أو الفعل والفاعل، ولا يجوز الحذف مطلقا في العربية ما لم يقم على المحذوف دليل.

الحذف الواجب:

هو الموضع الذي يقتضي أن لا يذكر فييه الحد المعين لعلة من العلل، أو لغياب مسوغ حدده النحويون، ومن هنا وجدت أن الحذف الجائز في ديوان لسيد مهدي بن داود الحلي موجود بشكل ملحوظ، ومن ذلك قوله (الديوان، ٢٠١١، ١ / ٣٦٢)"

لا غرو لو قد بات يسـ  ـرج عن فم العذال أذنا

فـ لا غرو لو قد بات، يتضح منها أن الخبر محذوف، وهو محذوف وجوبا لأن لا هنا وظيفتها استغراق نفي جنس ما بعدها، وهي العاملة عمل إن، فتنصب المبتدأ وترفع الخبر، ويكون خبرها محذوفاً وجوبا، ولذلك فإن العنصر الإسنادي الذي هو الخبر هنا محذوف وجوبا وتقديره موجود بناء على ما قرره النحويون بعد استقرائهم كلام العرب (ينظر: شرح ابن عقيل، ١ / ٢١٤).

ومثل ذلك ولكن في باب لولا، فقد أقر النحويون أن خبر لولا يكون محذوفا دائما من باب الوجوب، وعليه جرى قول السيد مهدي بن داود الحلي (الديوان، ١ / ٣٠٧):

أي رزء به الخلائق لولا  سيد الساجدين كل فاظا

فحذف الخبر هنا واجب، لأن القاعدة النحوية تقول بحسب ما وردنا عن النحويين في أقوالهم ومصنفاتهم إن حذف الخبر بعد لولا واجب باعتبار أنه مفهوم.

ولذلك حين يقول أي قائل: لولا زيد لأتيتك، فيفهم من هذا القول أنه لولا زيد موجود لأتيتك، فعدم الاتيان سببه وجود زيد، ويثبت الاتيان في حال انتفاء وجود زيد، وقد قيل:" بعد (لولا) يجب حذف الخبر، كقولك: لولا زيدٌ لغرقت؛ فعندنا مبتدأ ولم نجد له خبراً؛ لأن (لغرقت) جواب لولا، فالخبر محذوفٌ وجوباً، التقدير: لولا زيد موجود، أو لولا زيد حاضر"(شرح ألفية ابن مالك للعثيمين، ٢٠١٣، ٣ / ١٩، والنحو الواضح في قواعد اللغة العربية، ٢ / ١٠١).

ومن مواضع الحذف الواجب أيضا هو أن يأتي الميتدأ نكرة والخبر محذوف، فيتقدم ما يدل على الخبر ويتأخر المبتدأ وجوبا بحسب القاعدة النحوية، ومن ذلك قول الشاعر (الديوان ٢ / ١٤٧):

وراءك عني فلي مهجة  بجذوة أحزانها تلدع

فقوله (لي مهجة) ورد الميتدأ (مهجة) في حال التنكير، والخبر محذوف وجوبا دل عليه شبه الجملة من الجار والمجرور، وإنما قلنا إن الخبر محذوف وجوبا لأن المبتدأ جاء نكرة (علوم العربية، د ت، ١ / ٦٢، والنحو العربي أحكام ومعان، ٢٠١٤، ١ / ٢٠١).

**الحذف الجائز**

مثلما ورد حذف واجب في ديوان الشاعر السيد مهدي بن داود الحلي، فيقابله كذلك حذف جائز، والحذف الجائز في أبسط تعريفاته هو ما يجوز فيه الظهور وعدم الظهور لدواع معنوية ونحوية، ومما جاء حذفه جائزا عن الشاعر السيد مهدي الحلي (١ / ١٨٥).

قد جف ضرع الشول  لا در ولو قد شد عصب

فـ لا هنا حرف نفي يعمل عمل ليس، ويتطلب أن يكون له اسم مرفوع، وخبر منصوب، ونلاحظ أن اسمه موجود لكن خبره محذوف، وهذا الحذف جائز لإمكانية إظهاره، ويكون تقديره بموجود(أوضح المسالك

إلى ألفية ابن مالك، د. ت، ١ / ٢٠١، والنحو العربي أحكام ومعان، ٢٠١٤، ١ / ١٩٩). ومنه أيضا قول الشاعر (الديوان، ١ / ٣٢٦):

وبه الخضراء مارت ومنه أنجم الخضراء عراها الأفول

وبه الغبراء رجت وكادت راسيات الشم عنها تزول

فالحذف هنا جائز للخبر الذي دل عليه شبه الجملة الجار والمجرور، وإنما قلنا هنا إن الحذف جائز؛ لأن المبتدأ جاء معرفا بطريقة التعريف بأل.

ففي الحال السابق كان المبتدأ نكرة فكان الحذف واجبا، بينما المبتدأ هنا معرفة فكان الحذف جائزا، وهذا الجواز النحوي يحق للمتكلم فيه أن يظهر المحذوف.

وأن لا يظهره بحسب متطلبات المعنى المراد وبحسب السياق الذي استعملت فيه الجملة، ومنه كذلك قول الشاعر (الديوان، ٢ / ١١٠):

وعليه الدين قد رق فنا دى من الملحد واروه بعفره

الذي تقدم فيه الخبر المحذوف جوازا، والمدلول عليه بالجار والمجرور على المبتدأ الذي تأخر وهو المعرف بأل، وهذا من باب الحذف الجائز كما حدد النحويون ذلك، ويشبهه في ذلك قول الشاعر (الديوان، ٢ / ١٣٣):

من فرعها الليل البهيم عسعسا والصبح من جبينها تنفسا

فقد تقدم الجار والمجرور الذي هو دلالة على الخبر المحذوف، على المبتدأ المعرف بأل والمنعوت بالبهيم، وهذا من قبيل الحذف الجائز أيضا.

وهناك استعمال للحذف الجائز للخبر المتقدم على المبتدأ، والمدلول على حذف الخبر بالجار والمجرور كذلك، ومنه قول الشاعر (الديوان، ١ / ٣٦٣):

وبه رحى الهيجاء قد طحنت رؤوس لؤي طحنا

وهنا أيضا جاء المبتدأ معرفة ولكن بطريقة تعريف مختلفة عن الأولى.

فالأولى كان المبتدأ معرفا بنفسه بال، أما هنا فإن المبتدأ معرفا بغيره، عن طريق التعريف بالإضافة.

فقد أضيف لفظ (رحى) وهو نكرة إلى لفظ (الهيجاء) وهو المضاف إليه المعرف بأل، فإضافة المبتدأ النكرة إلى لفظ معرف بأل يكسب المبتدأ فيه صفة التعريف.

ومثل هذا الحذف الجائز قول الشاعر (الديوان، ٢ / ٢٢٦):

وعليك أحداق البرية أصبحت بيضا ومدمعها عليك سجام

وعلى الرغم من وجود هذين النوعين من الحذف في ديوان الشاعر موضوع البحث، وهما من باب الحذف العارض في العناصر الإسنادية.

فقد ظهر أن الحذف ورد في الديوان في موضوع المبتدأ والخبر.

أما موضوع حذف الفاعل أو نائبه، أو حذف الجملة وفاعلها، فلم أعثر عند الشاعر على هذا النمط من الحذف لا جوازا ولا وجوبا (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، د. ت، ١ / ٢٢٠، شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، د. ت، ٢٠٠٢، ١ / ١٩١).

**المبحث الثاني: الحذف العارض في العناصر غير الإسنادية**

تناولنا في المبحث الأول الحذف في العناصر الإسنادية، وفي هذا المبحث سنتناول الحذف في العناصر غير الإسنادية.

والعناصر غير الإسنادية تشمل المفاعيل الخمسة، والحال، والاستثناء، والتمييز، ما لم تكن مقصودة بالكلام، فتكون حين تقصد كالعمد، لا يمكن الاستغناء عنها؛ لأن الكلام يصاحبه خلل في المعنى.

وقد بين ابن هشام الأنصاري المواضع، التي لا يجوز الحذف بغيرها في العربية، مبينا أنها ثمانية مواضع أوجزها في المغني للحذف ثمانية شروط؛ هي: (ابن هشام، ٣١٥).

١ —وجود الدليل الحالي لمن رفع سوطا، "محمدا"، بإضمار ضرب، أو الدليل المقالي، كقولك لمن قال: مَنْ أكرم ؟ فيقال: محمدا، أي أكرم محمدا.

٢ – ألا يكون ما يحذف كالجزء، فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا متبعه.

٣ – ألا يكون المحذوف مؤكدا، فمنع النحويون الحذف في نحو: "الذي قابلت زيدا"، أن يؤكد العائد المحذوف بقولك نفسه.

٤ – ألا يؤدي حذف المحذوف إلى اختصار المختصر، فلا يحذف في اسم الفاعل دون معموله.

٥ – ألا يكون المحذوف عاملا ضعيفا، فلا يحذف الجار، ولا الجازم، ولا الناصب للفعل، إلا في مواضع قويت فيها الدلالة.

٦ – ألا يكون المحذوف معوضا عن محذوف، فلا تحذف مثلا ما في: أما انت منطلقا انطلق.

٧ – ألا يؤدي الحذف إلى تهيئة العامل لعمل وقطعة عنه، نحو: أكرمني وأكرمت زيد، أي لأكرمته بحذف الهاء.

٨ — ولا يجوز إعمال العامل الضعيف، مع إمكان إعمال العامل القوي، نحو منع الرفع في أكلت السمكة حتى رأسها)؛ حتى لا يتم أعمال المبتدأ، وهو أمر معنوي، مع إمكان اعمال الأقوى، وهو حتى، أو الفعل؛ لأنه لفظي.

**أنواع الحذف:**

ذهب ابن جني إلى أن الحذف (يتعدى الجملة والمفرد والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه والا كان فيه ضرب من التكلف) (أبو الفتح عمان بن جني، ص٣٦٠).

وهنا يقر ابن جني بوجود الحذف في العربية، وبعد ذلك قال بوجوب الدليل على المحذوف، وعمل على تفصيل كل نوع حيث قال: (فأما الجملة) نحو قولهم في القسم: والله لافعلن وتالله لقد فعلت، وأصله أقسم بالله، فحذف الفعل، وحذف الفاعل.

ثم تحدث عن حذف الأفعال في صيغ الأمر والنهي وغيرها، نحو قولك: محمدا، وإياك إذا حذرته، أي احفظ نفسك.

وقد حذفت الجملة من الخبر، نحو قولك: القرطاس والله، أي أصاب القرطاس (المصدر السابق، ص٣٦٠).

وعلل ابن جني حذف الجملة، بقوله: (إنما تحذف الجملة من الفعل والفاعل لمشابهتها المفرد ويكون الفاعل في كثير من الأمر بمنزلة الجزء من الفعل، نحو ضربت ويضربان وبعد أن فرغ من بيان حذف الجملة عمد إلى بيان حذف الاسم متحدثاً عن حذف الاسم في مواقعه الإعرابية المختلفة، ثم يؤتي بمثال يقول: (قد حذف المبتدأ)، نحو قوله تعالى: ( فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِلْ لَهُمْ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلَاغٌ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ) (سورة الاحقاف الآية ٣٥). والتقدير: ذلك.

ويبقى السؤال قائما، هل هناك فرق بين الإيجلز والحذف ؟

اتضح أن العرب تحذف الكلمة، والحرف، والجملة، وهذا كله ابتغاء الإيجاز، والاختصار، وتكثيف المعنى باختزال اللفظ.

يقال أوجز في كلامه إذا قصر، وكلام وجيز، أي: قصير ومعناه في إصطلاح علماء البلاغة "تهذيب الكلام بما يحسن به البيان"(الإيضاح في علوم البلاغة، ص١٧٩).

والإيجاز: اصطلاح يُدرس في مبحث علم المعاني، الذي هو أحد علوم البلاغة، قال البلاغيون فيه: (هو أداء المقصود من الكلام بأقل من عبارات متعارف الأوساط) (مفتاح العلوم، ص ١٨٥).

إن الحذف عند العلماء يتضح أنه يدخل ضمن الإيجاز، إلا أن الحذف يحتاج فيه إلى تقدير المحذوف، من الوجه الذي تم به الحذف، كأن يكون المحذوف فعل في قوله تعالى: (فَأَجْمِعُواْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ) (سورة يونس: الآية ٧١)، أي وادعو شركاءكم. فالإيجاز يؤدي الغرض المرجو، وهو الفصاحة في العربية، والحذف يكثف المعنى بلا خلل.

**الحذف النحوي:**

لا بد لكل لغوي من طرفين أساس هما المسند والمسند إليه، اللذين يكونان عنصر الإسناد الذي هو الصورة الذهنية لكل جملة بمعناها.

فلو استغنى المتكلم عن أي منهما لجأ إلى تقدير المحذوف ليتم معنى الجملة.

والحذف ظاهرة ترتبط بمستويات مختلفة كالمستوى الدلالي والمستوى التركيبي. ولا يمكن إقامتهما في الجملة بلا تقدير ما هو محذوف، وردّة إلى مكانه.

وذهب الأنصاري إلى أن الحذف يوجب النظر في ما تقتضيه صناعة النحو. (مغني اللبيب، ص٣٦٠).

وفي تركيب الجملة يذهب النحاة إلى تقدير المحذوف، والتقدير سبيل من سبل التأويل، أما التأويل فيعني محاولة لي النصوص لتتوافق والقاعدة الموضوعة عند جمهور النحويين.

أو بتعبير آخر هو: (صب ظواهر اللغة المنافية للقواعد في قوالب هذه القاعدة) (همع الهوامع، ص ٣٤).

الذي يبدو أن الذي يسوغ استعمال التقدير والتأويل عند النحويين هو صواب الصناعة النحوية في التراكيب.

ولا يمكن لنا فك الحذف النحوي عن الحذف البلاغي باعتبار أن النحو جزء من البلاغة، والنحو كما تقدم هو علم المعاني؛ أحد علوم البلاغة الثلاثة، علم البيان، وعلم البديع.

وربما يتساءل سائل لماذا قدمت الحذف النحوي على الحذف البلاغي مع أن النحو جزء من البلاغة، فأجيب بأنني قدمته لسببين:

أحدهما: إن المنهج أجاز لي ولغيري من الباحثين أن أبدأ بالخاص منتقلا إلى العام، أو أبدأ بالعام منتقلا إلى الخاص.

الثاني: إن تقديم الحذف النحوي إنما هو لأهميته؛ ولأن الدراسة تختص بالنحو، وعلى ما قال سيبويه إن العرب إذا اهتمت بشيء قدمته على غيره.

**الحذف البلاغي:**

لا يمكن إغفال اهتمام البلاغيين بظاهرة الحذف، فقد أفاضوا الحديث فيها حتى عد الحذف بابا رئيسا من أبواب كتبهم، وقد رعوا المعاني رعاية كبرى، فدرسوا الحذف من الناحية النفسية للمتكلم والمتلقي.

فهذا عبد القاهر الجرجاني حيث قال عن الحذف: (هو باب دقيق المسلك لطيف المأخذ عجيب الامر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، إذا لم تنطق واتمَّ ما تكون بياناً إذا لم تبن) (دلائل الإعجاز، ص١٤٦).

والناظر في قول الجرجاني لا محالة سيجد أنه قد أشاع فيه أنه دقيق المسلك لطيف المأخذ، كما أنه أوضح قيمته البلاغية.

حيث يقع الحذف في التراكيب والعبارات والجمل والنصوص، وبين فضل الإفادة التي يؤديه من الإفادة المختلفة في كل عبارة ومن صور الحذف في القرآن قوله تعالى: (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ۚ وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكِ ۖ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ) (سورة يوسف: الآية ٢٩).

فمثلا نجد أن في حذف حرف النداء داخل النص الكريم، تغريب يوسف إلى العزيز، والمنزلة التي يحتلها في نفسه، وربما جاء الحذف وقد أضاف للعبارة القرآنية الكريمة جمالا إلى جانب المحافظة على النسق،

**المقتضيات البلاغية للحذف:**

إن حذف المفعول من النص الكريم، كقوله تعالى: (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ)، (سورة يوسف الآية ٨٢) حيث حذف المفعول المضاف من الآية الكريمة، ويبدو من النص الكريم لأت حذف المفعول المضاف قد منح النص نسقا من الجمال مع شمول المعنى.

فالواضح بعد الحذف مما يقبله الذهن أن السؤال لا يتوجه إلى القرية، وإنما يتوجه إلى أهل القرية، فكأن السؤال شمل جميع أهل المكان.

إلى جانب أن الاختصار والفصاحة طريقان مهمان من طرائق حذف العناصر غير الإسنادية منل سيتضح،

قال المرتضي: (وفي القرآن من الحذوف العجيبة والاختصارات الفصيحة، ما لا يوجد في شيء من الكلام). (أمالي المرتضي،١٣٢٥هـ - ١٩٠٧م،ص١٥٢).

وقسم علماء البلاغة الحذف على قسمين؛ حذف يقدر فيه المحذوف، وآخر لا يقدر فيه المحذوف (الإيضاح في علوم البلاغة ص١٩٤).

وهذا ما ذهب إليه السكاكي، حيث قال: (وأعلم أن الحذف على وجهين أحدهما، أن لا يقام شيء مقام المحذف والثاني أن يقام مقامه ما يدل عليه).(مفتاح العلوم، ص١٩٠).

ومن قول السكاكي فإن الحذف على وجهين من ناحية تقديره المحذوف؛ هما:

أزلا: أما الذي لا يقام فيه شيء مقام المحذوف، فهو الإيجاز فقد جاء في معجم الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري، تعريف الإيجاز، هو: (أن يبنى الكلام على قلة اللفظ، وكثرة المعاني، يقال أوجز الرجل في كلامه؛ إذا جعله على هذا السبيل) (الفروق اللغوية، ص ٣٧).

ويعد الحذف نمطا من أنماط التخفيف اللفظي، والتكثيف المعنوي، (احمد عفيفي، ١٩٩٦م،ص٢١٧)

ودرس بعض العلماء المحدثين الحذف ومنهم (هاليدي). الذي ذكر أن الحذف مجرد علاقة داخل النص، وفي معظم الأمثلة يوجد العنصر المفترض في النص السابق، وهذا يعني أن الحذف علاقة قبلية من وجهى نظر علم النص، أو كما يعرف اليوم بعلم اللغة النصي (أ.د. اسلام محمد، ص٨٢).

ومن هنا تتأتى أهمية الحذف في بعض جوانبه، من حيث إنه: أحدُ المطَالِبِ الاستعمالية؛ فقد يعرض لبناء الجملة المنطوقة أن يحذف أحد العناصر المكونة لهذا البناء – أو الجملة المكتوبة – وذلك لا يَتِمُّ إلا إذا كان الباقي في بناء الجملة بعد حذفها مُغْنيًا في الدلالة كافيًا في أداء المعنى، وقد يُحذفُ أحدُ العناصرِ؛ لأن هناك قرائن معنوية أو مقالية تشير إليه في بناء الجملة العربية (لحماسة عبد اللطيف، (ص ٣٤٦)." كما سبق أن ذكرنا، ولذلك يقول ابن جني:"إنَّ العربَ إذا حذفت من الكلمة حرفًا – أو حذفت الكلمة كُلَّهَا – راعت حال ما بقى منه، فإنْ كان مما تقبله أمثلتهم أقروه على صورته " [١٢] الخصائص (٣ /١١٥).؛ لأن "حذف ما حُذِفَ من الكلمة يبقي منها بعده مثالاً مقبولاً، لم يكن لك بدٌّ في الاعتزام عليه، وإقراره على صورته تلك البتة"[١٣] الخصائص (٣/ ١١٣).

• أنْوَاعُ الحَذْفِ الأشباه (١ /٥١، ٥٢)، المثل السائر (٢ /٢٣٢):

يكثر الحذف في اللغة العربية، وهو أكثر من أن يحصى في القرآن الكريم "وهو ينقسم قسمين أحدهما: حذف الجمل، والآخر: حذف المفردات، وقد يرد كلام في بعض المواضع ويكون مُشتملا على القسمين معًا.

فأما القسم الأول وهو الذي تحذف منه الجمل، فإنه ينقسمُ على قسمين أيضا؛ هما

الأول: حذف الجمل المفيدة، التي تستقل بنفسها كلاما، ويعد هذا الحذف أحسنها، (المثل السائر، ٢ /٧٧).

الثاني: ويشمل حذف الكلمة من الجملة، كحذف المفعول به الذي تكرر كثيرا في الجمل العربية، على تنوع مستوى النصوص، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾ (سورة يوسف: الآية ٨٢، ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة، ١ /١٧٧، والرد علي النحاة، ص٦٩، والحذف والتقدير في كتاب سيبويه، ص٢٤٩).

وستقتصر الدراسة في هذا المبحث على المفعول به؛ بوصفه عنصرا عارضا غير إسنادي.

ويعد المفعول به عارضا مهما من العوارض التركيبية غير الإسنادية، إذا ما توجب ذكره في الجمل.

أما حين لا يتوجه المعنى إليه لأي غرض من الأغراض التي أشيعت في مصنفات النحو، فإن هذا العارض يمكن حذفه من النص(المفصل في علوم العربية، ص٣١، وارتشاف الضرب، ٣ / ١٤٦٦، وشرح ملحة الإعراب، ١٥٩، وشرح الأجرومية للشنهوري، ٢ / ٥٠٣).

فمثلا جاء في ديوان السيد مهدي بن داود الحلي، نصوصا شعرية يمكن الاستغناء عن هذا العارض، فحذف من النص؛ لأن المعنى لم يتوجه إليه، فلم يكتسب صفة وجوب الذكر.

ومن ذلك ما أنشده السيد مهدي بن داود الحلي في باب العتاب، حيث قال (الديوان، دراسة المحقق، ص ٤٦):

إن المحب الصدق في سكوته يعتب والحر الكريم يفهم

إن أعجم العتاب في سكوتـه فقلبـه لقلبـــه مترحم

و هو على حسب كريم عيصه يعاجل العتاب فيما يحسم

ولا يرى في الدهر شيئا غيره به تقر عينه وتنعـــم

فالملحوظ في هذه الأبيات أن هناك مواطن حذف فيها العارض التركيبي وهو المفعول به،

فالفعل (يفهم) فعل متعد، يصح اقتران الهاء به، والهاء التي يصح اقترانها بأي فعل، فهذا دليل على أن الفعل متعد.

وما دام الفعل متعد، وقد غاب العارض التركيبي (المفعول) عنه، فقد نزل الفعل منزلة الفعل اللازم في الاستعمال، ولكنه باق على تعديته في المعنى (شرح الرضي على الكافية، ١ / ٣٠٣).

إن المفعول كما هو معروف، هو عنصر غير إسنادي، ولذلك هو من الفضلات في التصنيف النحوي.

وحذفه من الفعل (يفهم) يعد حذفا لعنصر غير إسنادي، يمثل عارضا تركيبيا، وقد حذف لإرادة معنى معينا، لا يصل إلى المفعول به؛ ولذلك تم حذفه.

فالمعنى الذي أراده الشاعر إنما يتم بالفعل والفاعل، ولا يتجاوز إلى المفعول، فتم حذف هذا العارض التركيبي؛ لأن الأصل أن نقول (يفهم الدرس) في حال كان المتكلم يريد أن يحيط المتلقي بماذا يفهم، ولكن في حال كون المتكلم يبتغي إرادة الفهم، وفاعل الفهم، فيحذف العارض التركيبي غير الإسنادي من الجملة كما حدث في البيت الأول الذي ذكرناه (حاشية الصبان، ٢ / ١٣٥، وحاشية الخضري، ١ / ١١، والنحو الوافي، ٢ / ١٤٥، والمعجم المفصل في علوم العربية، ٢ / ٤٥٢).

وليس هذا فحسب، فكل ما قيل في يفهم، يقال في الفعل (يحسم) إذ إنه يشاكل الفعل (يفهم) من حيث كونه فعلا متعديا، يقبل اقتران الهاء به، وحذف العارض التركيبي غير الإسنادي منه؛ لأن معناه ليس هو المطلوب، وإنما يراد من المعنى حدث الحسم، وفاعل الحسم؛ ولذلك لا حاجة للمفعول بذكره؛ لأن المعنى لم يكن يراد أن يصل إليه(البرهان في علوم القرآن، ٣ / ٧٩، ومغني اللبيب، ٧٨٧، والجملة العربية تأليفها وأقسامها، ٨٧).

ومثل ذلك ما قاله صاحب الديوان في رثاء سيد الشهداء الإمام الحسين (عليه السلام)، قال (الديوان، ١ / ١٨١):

بأبي من بكت عليه السمـــاء ونعته الأملاك والأنبيـــــاء
وله كاد في السمـاوات والأرض ومن حلها يحل الفنــاء
واستثارت في الكون حين هوى في التـ ـرب ريح لأجله ســـــوداء
وادلهم الضحى وأخمد ضوء الشـــ ـمس والناس ضاق فيها الفضاء

يماثل النص السابق هذا النص.

فيلحظ أن المفعول قد حذف من الفعل الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف (استثار)، وهذا يعني أن العارض التركيبي قد حذف منه أيضا.

والفعل (استثار) فعل متعد لا محالة، والحذف هنا يدل على أن المراد حدث الاستثارة وفاعل الاستثارة (البرهان الكاشف، ٢٤٦، والمطول، ٣٦١).

والمقصود بحدث الاستثارة هو عموم الاستثارة المرادة، وهو الذي يؤديه غرض الرثاء، فليس المقصود من ذكر العارض التركيبي غير الإسنادي مسألة معينة، وإنما التركيز صار على حدث الاستثارة في عمومها، وعلى فاعلها (المستثار)؛ لأنه لو ذكر المفعول لكان المعنى مقيدا بالاستثارة على جانب معين، ولكنه لما حذف العارض غير الإسنادي، فالمقصود بذلك الإجراء أن تكون الاستثارة عامة، وليست مخصوصة على أمر معين، وهذا ما ذهب إليه جمهور النحويين، حين تناولوا النصوص بالدرس، والتحليل، واستنباط الأغراض (الخاصئص، ١ / ٢٩٥، وشرح المفصل، ١ / ٤١٩،.

وشبيه بهذا ما أنشده في رثاء سيد الشهداء الإمام الحسين (عليه السلام) أيضا، حيث قال (الديوان، ١ / ٢٢٩):

لو لم يكن من ضوئها إذ بدا نــورُ التجلي حكمة يُحْجَـبُ
لصُعِقَ الناسُ وماتوا، ومـا قد ضم من وحش الفلا سبسب
علم عزرائيل في غريـــه كيف لأرواح الورى يَسْلِـــبُ
لو ضرب الأرض براها ولـم يحتج لأخرى غيرها يَضْـــرِبُ

في هذا النص نجد أن أكثر من عارض تركيبي غير إسنادي قد حذف، وهو المفعول به، ولكن باستعمالات متنوعة، فتارة يكون حذفه من الفعل المبني للمعلوم، وأخرى يكون بطريق الفعل الذي لم يسم فاعله.

فالفعلان (يُحْجَبُ)، و(صُعِقَ)، فعلان لم يسم فاعلهما، أو كما هو شائع في الدراساتت النحوية، فعلان مبنيان للمجهول.

ومن الطبيعي أن يحذف المفعول من كل منهما؛ لأنه ينزل منزلة نائب الفاعل، فيأخذ المفعول أحكام الفاعل ونائبه (الأمالي الشجرية، ١ / ٣٢٣، وشرح ألفية ابن مالك للمرادي، ١ / ٢٥٢، وشرح التسهيل للمرادي، ١٤٤، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم، ٩ / ١٧١).

ويلحظ أن المفعول قد حذف من أداء وظيفته الأصل، وهي وقوع فعل الفاعل عليه، فتنزيله هذه المنزلة، تدل على أنه قد انحذف من الجملة لأن الصناعة النحوية تقتضي ذلك الحذف والتنزيل، ومغادرة أحكام المفعول الحقيقية كما أشار إليها النحويون.

وهذا الحذف وإن كان قد نزل منزلة نائب الفاعل لفظا وحكما، غير أن المعنى بقي يحمله، ولكنه غير مطلوب، لأن الفعل المبني للمجهول ونائبه، يقدم لنا عدة أمور؛ منها:

أولا: إن حدث الحجب، وحدث الصعق مجهولان على وجه الحقيقة.

ثانيا: إن زمن الحجب، وزمن الصعق، مجهولان على وجه الحقيقة.

ثالثا: إن فاعل الحجب، وفاعل الصعق مجهولان على وجه الحقيقة.

رابعا: إن المعنى يتوقف عند هذه المجهولات التي أنبأنا بها استعمال الفعل المبني للمجهول.

خامسا: إن حذف المفعول من موضعه الإعرابي، ومن رتبته، ومن أحكامه يعطينا إشارة أن المفعول ليس هو المنصوص عليه في الجملة.

فضلا عن ذلك نجد أن هناك مفعولين صريحين، لفعلين متعديين، قد حذفا من النص الشعري المتقدم.

فالفعلان (يسلب)، و(يضرب)، فعلان متعديان حذف مفعول كل منهما، وهو عرض غير إسنادي، وحذف كل منهما يؤدي إلى جعل المعنى عاما فيهما، فالسب حدث عام، والضرب ضرب عام، وهذا العموم قد منحه للفعلين حذف المفعولين (التبيان في إعراب القرآن، ٢ / ١٢٢٩، البيان في إعراب غريب القرآن، ٢ / ٥٢٠، وأوضح المسالك، ١ / ٢٦٩، وهمع الهوامع، ٢ / ١٣).

| ت | نوع المحذوف | الغرض | العدد |
|---|---|---|---|
| ١ | المبتدأ | للعلم به | ٣٤ |
| ٢ | الخبر | لوجود الدليل | ٤٤ |
| ٣ | المفعول به | لظهوره | ٢٣ |
| ٤ | اسم إن | لوجود ما يدل عليه | ٥ |
| ٥ | خبر إن | لوجود دليل | ٤ |
| ٦ | حذف خبر لا | للدلالة على الكون العام | ١١ |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٧ | حذف شبه الجملة | للعلم به | ٦ |

**الخاتمة ونتائج البحث**

ونكون قد وصلنا إلى خاتمة البحث هذه، بعد رحلة شاقة متواضعة، في أفياء ديوان السيد مهدي بن داود الحلي (يرحمه الله)، تفرض علينا آلية المنهج العلمي، أن نذكر النتائج التي توصلنا إليها، أثناء سير الدراسة، ونجمله بالآتي:

١. إن الشاعر يرحمه الله، قد اتبع القوالب التقليدية، في التعامل مع قواعد اللغة، فكان يتبع النظام القاعدي، ولا يحيد عنه إلا قيلا، كما وجدنا ذلك في موضع الرتبة.

٢. إن اللجوء إلى استعمال عارض الحذف، كان خير دليل عند صاحب الديوان، لإيصال معنى إلى المتلقي، لا يتحصل هذ المعنى إلا باللجوء إلى استعماله.

٣. إن عارض الحذف عند صاحب الديوان ـ يرحمه الله ـ، لم يقتصر على نوع واحد من جملة عوارض، وإنما شملت الجملتين الاسمية والفعلية على السواء.

٤. تعرض الشاعر الكبير السيد مهدي الحلي، إلى مختلف انواع العوارض التركيبية، فتارة نجد شبه الجملة، كسبيل من سبل تقييد معنى الجملة. وتارة غيره.

٥. إن العوارض التركيبية عند الشاعر ـ يرحمه الله ـ، كانت تتعقب باختلافها، ولكنه لم يتقيد بنظام القرائن اللفظية والمعنوية، فكان التعويل على العوارض عنده، أهم من ولوج نظام القرائن.

**المصادر والمراجع**

القرآن الكريم

- الإتقان في علوم القرآن: عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري السيوطي، جلال الدين، المحقق: مصطفى شيخ مصطفى، الناشر: مؤسسة الرسالة، رقم الطبعة: ١.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان النحوي؛ محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيان الغرناطي الأندلسي الجياني، النفزي، أثير الدين، أبو حيان، المحقق: رجب عثمان محمد و رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ١٤١٨ – ١٩٩٨، رقم الطبعة: ١
- الإرشاد إلى علم الإعراب لـ محمد بن أحمد الكيشي – تحقيق الدكتور يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة
- أسرار التقديم والتأخير في لغة القرآن الكريم الدكتور محمود السيد شيخون، دار الهداية للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة ١٩٨٣.
- أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين. قيس إسماعيل الأوسي. الطبعة. ١. العراق

- الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو- فقه اللغة – البلاغة، تمام حسان، الطبعة ١، مصر، عالم الكتب، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م
- أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، دار الجيل – بيروت، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م
- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين:أبو البركات بن الأنباري، المحقق: جودة مبروك محمد مبروك، ٢٠٠٢، رقم الطبعة: ١
- الأنماط الشكلية لكلام العرب, نظرية وتطبيقا دراسة بنيوية: جلال شمس الدبن مؤسسة الثقافة الجامعية
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، المحقق: محيي الدين عبد الحميد.
- الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع: الخطيب القزويني محمد بن عبد الرحمن جلال الدين، المحقق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، ١٤٢٤ – ٢٠٠٣، الطبعة: ١
- البابليات، الشيخ محمد علي اليعقوبي، دار البيان، مطبعة مهر، قم، ٢، د . ت.
- البرهان في علوم القرآن: بدر الدين الزركشي، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم الناشر: دار التراث
- البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها – ط القلم والشامية. المؤلف. عبد الرحمن حسن حبنّكة الميداني. الناشر. دار القلم للطباعة والنشر.
- بناء الجملة العربية: د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للنشر، ٢٠٠٣.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق المرتضى الزبيدي، طبعة الكويت، الطبعة: ٢
- جامع الدروس العربية: مصطفي الغلاييني،المكتبة العصرية، ١٤١٥ – ١٩٩٤
- الجملة العربية تأليفها وأقسامها: فاضل صالح السامرائي، دار الفكر ناشرون وموزعون – الأردن، ١٤٢٧ – ٢٠٠٧، الطبعة: ٢
- الدر النضيد في مراثي السبط الشهيد, العلامة الحجة السيد محسن الأمين العاملي، الشريف الرضي، ١٣٧٨ هـ، ط ١
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم: محمد عبد الخالق عضيمة.

- دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم دراسة تحليلية. د. منير محمود المسيري.الطبعة الأولى، دار النشر: مكتبة وهبة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م.
- دلائل الإعجاز،عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق محمد محمود الشاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٤
- «دلالات تراكيب الجمل الطالبية في ديوان شواظ القوافي لعبدالحسين حمد»، حسين عبد الحسين عبرة الهلالي ، مجلة اللغة العربية وآدابها، جامعة الكوفة، العدد ٣٤،عام ٢٠٢١
- ديوان السيد سليمان الكبير: دراسة وتحقيق، مضر سليمان الحلي، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٤٣١ هـ / ٢٠١٠ م.
- ديوان السيد مهدي بن داود الحلي: دراسة وتحقيق، د. مضر سليمان الحلي، منشورات الاعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٤٣٢ هـ / ٢٠١١ م.
- شرح ابن عقيل ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: عبد الله بن عقيل العقيلي بهاء الدين، المحقق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث - دار مصر للطباعة، ١٤٠٠ — ١٩٨٠، الطبعة: ٢٠
- شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ) دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، طبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ
- شرح التسهيل للمرادي القسم النحوي: للمرادي، الطبعة ١، مصر، المحقق، محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان
- شرح الدماميني على مغني اللبيب، محمد بن أبي بكر الدماميني، المحقق: أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، ١٤٢٨ — ٢٠٠٧، الطبعة: ١
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨ هـ) المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة الأولى، ٢٠٠٨ م
- شرح المفصل للزمخشري: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش، وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ) قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م
- شعراء الحلة و ببيت، محقق، عي خقني، مبعة حيدرية، نجف، ١٣٧٣ هـ / ١٩٥٤ م.

- ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري الجوهري؛ إسماعيل بن حماد الجوهري، أبو نصر المحقق: أحمد عبد الغفور عطار
- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين السبكي، المحقق: عبد الحميد هنداوي، ١٤٢٣ – ٢٠٠٣، الطبعة: ١
- عوارض التركيب في الأصمعيات : دراسة نحوية وصفية تطبيقية، الجرو، أرواح عبد الرحيم، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية الآداب ، قسم اللغة العربية، فلسطين، ٢٠١٤ .
- القاموس المحيط: الشيرازي، للإمام اللغوي مجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيرازي الفيروز آبادي، المطبعة الحسينية بالقاهرة سنة (١٣١١ هـ) وسنة (١٣٣٠ هـ)
- «عوارض التركيب في ديوان لسان الدين ابن بن الخطيب دراسة نحوية دلالية»، إبراهيم أحمد إبراهيم ،الرسالة الجامعية للنيل درجة الماجيستر،جامعة القاهرة عام ٢٠١٣،
- القواعد التطبيقية في اللغة العربية، نديم حسين دعكور، ١٤١٩ – ١٩٩٨، الطبعة: ٢
- لسان العرب: ابن منظور؛ محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، الناشر: دار صادر – بيروت.
- الكتاب (كتاب سيبويه)، سيبويه، المحقق: عبد السلام هارون، الناشر: الخانجي الطبعة: ٣، ١٩٨٨.
- كتاب العين، الخليل بن أحمد؛ الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي اليحمدي، أبو عبد الرحمن، المحقق: مهدي المخزومي – إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال
- معارف الرجال في تراجم العلماء والأدباء، محمد حرز الدين، مطبعة الآداب، النجف، ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥,١٩٦٥
- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ) المحقق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت الطبعة الأولى، ١٩٩٣
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، إبراهيم بن موسى الشاطبي أبو إسحاق، المحقق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، جامعة أم القرى، ١٤٢٨ – ٢٠٠٧، الطبعة: ١
- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م

- معجم الأفعال المتعدية بحرف، موسى بن محمد بن الملياني الأحمدي، ١٩٧٩، الطبعة: ١
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، جمال الدين، المحقق: مازن المبارك وحمد علي حمد الله، ١٣٦٨ – ١٩٦٤، رقم الطبعة: ١
- المفصل في علم العربية: الزمخشري؛ محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري، جار الله، أبو القاسم، المحقق: فخر صالح قدارة، ١٤٢٥ – ٢٠٠٤، رقم الطبعة: ١
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي، تحقيق: د. عبد العالم سالم مكرم. مؤسسة الرسالة ودار البحوث العلمية. الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م